مجلة إشكالات في اللغة والأدب — مجلد: 10 عدد: 5 السنة: 2021
ص: 298 - 315 — E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

رحلة المصطلح بين العلوم اللغوية: موازنة بين "كشاف الاصطلاحات" للتهانوي و"دستور العلماء" للأحمد نكري.

The Transition of the Term Between the Linguistic Sciences: a Balancing Between the " Kashaf Alaistilahat" of Tahanwy and " Dustur Aleulama" of Al - Ahmed Nekry

هاجر فافة[1]*، خالد بن عميور[2]

Hadjer Fafa[1], Khaled Ben Amieur[2]

مخبر اللغة وتحليل الخطاب.

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل/ الجزائر

University of–Jijel,

Laboratory of language and discourse analysis.

h.fafa@univ-jijel.dz[1] K.benamieur@univ-jijel.dz[2]

تاريخ الإرسال:2020/11/09	تاريخ القبول:2021/05/20	تاريخ النشر: 2021/12/25

ملخص البحث

إن عدم ثبات المصطلح على مفهوم واحد من أهم القضايا التي شغلت بال المصطلحيين راهنا، خاصة المشتغلين على الحقل النقدي، حين انتقلت بعض من مصطلحات الحقل اللساني إلى البنيوي والتفكيكي، مسمين إياها بالمصطلحات البينية أو المصطلحات عبر التخصصات، متناسين أن هذا الإشكال سابق الوجود في الفكر العربي القديم، فلا حديث عنه إلا بربطه بالنقد، وعليه فإن هذه الدراسة أتت لتبين تجذر هذا المشكل، منتقين له مصطلح الارتحال؛ لتوافق طبيعته الرمزية مع تلك الحقبة من الزمن، ونحاول فيها أن نوضح بعضا من أسبابها. مثلنا لذلك بمصطلحات لغوية متعددة من خلال الاعتناء بمعجمين من أنفس المعاجم التراثية المتخصصة، عن طريق الموازنة بينهما، هما موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ودستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للأحمد نكري. خلصنا من خلالها إلى أن المصطلح الرحال قد يعبر أكثر من تخصص، وأن هذا العبور مقنن له ضوابطه، كما أبان المعجميان عن عقلية فذة موسوعية بالتبحر في المصطلحات ومفاهيمها.

الكلمات المفتاحية: مصطلح، ارتحال، اشتراك لفظي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون.

* هاجر فافة: h.fafa@univ-jijel.dz

Abstract :
The impermanence of the terms on a concept is one of the most important issues that preoccupied the terminologists today. especially those working in the critical field. Indeed, some of the terms of the linguistic field moved to the structural and deconstructive field, calling them inter-terminology or terms across disciplines, forgetting that this problem pre-existed in the old Arabian thought.

There is no talk about this subject without linking it to all linguistiques sciences. Therefore, this study came to show the root of this problem, choosing for it the term migratory in order to coincide its symbolic nature to that period of time. we try to clarify some of its causes, and we have represented this in multiple linguistic terms by looking for two of the most important specialized heritage dictionaries and comparing them: Maousuat kashaf istilahat alfunun wa aloulum of Tahanwy and Dustur aleulama aw Jamia alulum fi istilahat alfunun of Al - Ahmed Nekry.

We concluded through it that the term migration or nomad may express more than one specialty and that this crossing is codified and has its own controls, just as the two lexicographers showed us about an exclusive, encyclopaedic mentality by delving into terminology and its concepts.
Keywords: term , migration ,Verbal Subscription , Maousuat kashaf istilahat alfunun wa aloulum, Dustur aleulama aw Jamia alulum fi istilahat alfunun.

مقدمة:

يقوم الجهاز المعرفي الاصطلاحي على مبدأ التخصصية الدقيقة؛ فتستقر كل العلوم على مصطلحات خاصة بها لا تحيد إلى غيرها من العلوم والمعارف، وتكون هذه المصطلحات في حد ذاتها حاملة لمفهوم واحد ووحيد، وباختصار فالقصد هنا "**أحادية المصطلح والمفهوم**" ... هذا هو العرف الدارج في "علم المصطلح" نظريا المغيب تطبيقيا. ورغم المساعي الحثيثة للباحثين من أجل تجسيده على أرضية المعاجم، إلا أنه يبقى مشكلا عويصا انبرت له أقلامهم بالحلول والاقتراحات المتعددة، لكنها لم تغير من واقع الأمر شيئا.

إن هذا الإشكال في حقيقته ليس بالآني، بل نجده ممتد الأثر إلى ما قبل التنظير لهذا العلم... نعم إلى التأليف الباكر في العلوم اللغوية التي احتضنت أولى الجهود في التطبيق المصطلحي، فقد مضى حين من الدهر لم تكن **المصطلحية** شيئا مذكورا، خلق الباحثون أساسها النظري، وأُتُوا هديها القاعدي بعد أن كان لقدماء اللغويين السبق في الاشتغال على وضع المصطلحات، وكانت الرحلة المصطلحية من

مسببات الاضطراب المفاهيمي... وحتى نكون أكثر دقة فإن عبور المصطلح بدأت إرهاصاته تتبلور لما لم يجد الدرس النحوي حرجا من استعارة مصطلحاته الأولية التي قام عليها من علم أصول الفقه، كالسماع، القياس، الإجماع، استصحاب الحال، التي اعتمدها أئمة النحو واتخذوها أصولا للتقعيد النحوي بني على أساسها النحو.

وبالموازاة مع ذلك فإن هذه المصطلحات لابد لها من سفر يحتويها فكانت **المعاجم المتخصصة**، التي تؤكد ما عزمنا على البدء فيه، وما أشرنا إليه في حديثنا عن **قضية الدقة**، وأنت هنا ترى أن "علم المصطلح" ككل محكوم بالتخصيص، ومن جميل الصدف أننا بصدد الحديث عن أمور اشتركت في وحدة المنشأ، فالدرس اللغوي من مصطلحاته إلى مفاهيمه، إلى قالبه الهيكلي الذي يحتويها (**المعجم المختص**) نشأت في أحضان القرآن الكريم، فمبعثها ديني خالص، وهذا النوع من المعاجم لهو خير معين كشف عن مشكل **رحلة المصطلح**، وأبرزها معجما **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، و**دستور العلماء** اللذان ينزلان منزلا عظيما في تاريخ المعجمية المتخصصة، فلا ترى دارسا يعكف على البحث فيهما إلا ويثمنهما تثمينا كبيرا، للرصيد المصطلحي الذي اكتنزاه، ولجليل الجهد المبذول في رص المصطلحات بين دفتي المعجمين.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة المبنية على المنهج الوصفي التحليلي، لتفصل في القول... لتوضح كل مبهم... ولتعري هذا المشكل، محاولين فيها المقابلة بين المصطلحات اللغوية في المعجمين، مقيمين إياها على التساؤلات التالية:

- على أي أساس منحت الشرعية لحمل المصطلح أكثر من مفهوم داخل الحقل العام؟
- أو يعقل أن يكون هذا المشكل نوعا من أنواع التسيب المنهجي في الوضع كما اصطلح عليه بعض الدارسين؟
- أيمكن أن يكون لمصطلح الرحلة نظير لفظي آخر، أم أنه يختلف عن **المشترك اللفظي**؟
- وهل له مسبباته أم أن الصدفة خير جند له؟

أولا. ارتحال أم اشتراك لفظي؟:

فلنعرفهما قبل كل شيء حتى نتلمس الفرق بينهما، لنفصل ونصل إلى عمق الصحة المعرفية:

1- الارتحال في اللغة مأخوذ من الجذر اللغوي (**رحل**) «الرَّاءُ وَالْحَاءُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى مُضِيٍّ فِي سَفَرٍ، يُقَالُ: رَحَلَ يَرْحَلُ رِحْلَةً. وَجَمَلٌ رَحِيلٌ: ذُو رِحْلَةٍ، إِذَا كَانَ قَوِيًّا عَلَى الرِّحْلَةِ، وَالرِّحْلَةُ: الِارْتِحَالُ.

فَأَمَّا الرَّحْلُ فِي قَوْلِكَ: هَذَا رَحْلُ الرَّجُلِ، لِمَنْزِلِهِ وَمَأْوَاهُ، فَهُوَ مِنْ هَذَا»[1]، أنت تلحظ أن الدلالة اللغوية لهذا المصطلح لم تحد عن كونها خروجا، سفرا وتغييرا للنزل، وانتقالا من مصر إلى آخر، مع ما يصحبه من تغيرات، فالموضع الأول يختلف عن الثاني في هياكله، وأبنيته، وصوره، غير أن المرتحِل (الرجل) ذاته، ومنه قلنا برحلة المصطلحات؛ والتي نعني بها انتقال المصطلح وعبوره بين الحقول العلمية، وكأن المصطلح في هذه الحالة يسافر عبر جسور المعرفة، عبر التخصصات العلمية، فيتخلى عن حمولته المعرفية الأصلية ليتخذ وضعا مفهوميا جديدا في الحقل الذي سافر إليه، مع بقاء صورته اللفظية على هيئتها دون أي طارئ عليها، فيصبح للمصطلح مفاهيم متنوعة، تختلف باختلاف التخصصات، وكأنا بالمفاهيم تشترك في المصطلح ذاته... إن قضية الارتحال تمس **المعجم القطاعي الخاص للغة**.

2- المشترك اللفظي: في اللغة مأخوذ من شَرَكَ «الشِّينُ وَالرَّاءُ وَالْكَافُ أَصْلَانِ... وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَا يَنْفَرِدُ بِهِ أَحَدُهُمَا. وَيُقَالُ: شَارَكْتُ فُلَانًا فِي الشَّيْءِ، إِذَا صِرْتَ شَرِيكَهُ. وَأَشْرَكْتُ فُلَانًا، إِذَا جَعَلْتَهُ شَرِيكًا لَكَ. قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ فِي قِصَّةِ مُوسَى: {وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي} [طه: 32]. وَيُقَالُ فِي الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ أَشْرِكْنَا فِي دُعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ، أَيِ اجْعَلْنَا لَهُمْ شُرَكَاءَ فِي ذَلِكَ»[2]، أما اصطلاحا فإن أول من أشار إليه غير مُصْطَلِحٍ عليه بتسمية محددة كان سيبويه، وبعده ابن فارس الذي أتى على ذكره «في باب أجناس الكلام كما ذكره سيبويه من قبل، فقال: ومنه اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، كقولنا: عين الماء، وعين المال، وعين الركبة، وعين الميزان... ثم أفرد بابا في كتابه (الصاحبي) للاشتراك فقال: معنى الاشتراك: أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر»[3]؛ أي أن الكلمة تحمل مداليل عديدة، وعليه يعد المشترك اللفظي أحد المباحث الدلالية قديما وحديثا، «ومن البديهي أن اللفظ في أول وضعه كان يدل على معنى واحد، ثم تَوَلَّدَ من هذا المعنى الواحد عدة معان، وهذا التوالد هو ما نسميه: **تطور المعنى**»[4] الذي «يسير ببطء وتدرج، فتغير مدلول الكلمة مثلا لا يتم بشكل فجائي سريع بل يستغرق وقتا طويلا، ويحدث عادة بصورة تدريجية فينتقل إلى معنى آخر قريب منه، وهذا إلى ثالث متصل به... وهكذا دواليك»[5]، وتجد هنا إشارة إلى أن هذه العملية تتم في إطار **المعجم العام للغة** إن صح القول.

- **فهل يمكننا الحديث عن تطور المفهوم في علم المصطلح مقابل تطور المعنى في علم المعجم؟**.

إن تطور المعنى هنا مقنن برابطتين تتمثلان في: «علاقة المجاورة والمشابهة، أما علاقة المجاورة فقد تكون مكانية؛ كتحول معنى ظعينة وهي في الأصل: المرأة في الهودج إلى معنى الهودج نفسه وإلى معنى البعير وقد

تكون علاقة المجاورة زمنية كتحول معنى العقيقة وهي في الأصل: الشعر الذي يخرج على الولد من بطن أمه إلى معنى الذبيحة التي تنحر عند حلق الشعر، وأما علاقة المشابهة كتحول معنى: الأفن وهو في الأصل قلة لبن الناقة إلى قلة العقل والسفه»[6]، تذكرنا هذه التقسيمات بما يعرف بمراتب وأحوال التطور الدلالي للألفاظ من حيث التخصيص والتعميم، الرقي والانحطاط، وهي أربعة حالات جسدت تطور اللغة وألفاظها في القدم، ونالت الألفاظ الإسلامية حصة الأسد في هذا التطور بأحواله الأربع، فقد أحدث الإسلام قفزة نوعية وارتقى بمدارج الفكر، مغنيا اللغة، مثريا ألفاظها، مما لا يدع مجالا للشك في أصالة البحث اللغوي القديم عند العرب؛ بيد أن المحدثين لم يأتوا بجديد محض، إنما كانت طروحاتهم مبنية على ما جاء به أسلافهم، وبالأخص فيما يتعلق بالبحث اللغوي ومصطلحاته التي ظلت خالدة لحد الساعة.

- **هل لنا القول أن المصطلح خاضع لسلم التطور الدلالي؟ وأن تغير المفهوم مرهون كما المعنى بوشائج خاصة؟.**

إن مسألة تعدد المعنى والاشتراك اللفظي وما يعتورها من قضايا مختلفة تعد واحدة من «العناصر التي تتم إثارتها كعنصر مميز بين القاموسية والاصطلاح (...) الكلمات تكون متعددة دلاليا بينما المصطلحات تكون أحادية المعنى، ففي المعجم العام تأخذ الكلمة معان متعددة بينما المصطلح لا يكون له سوى معنى واحد، ونتيجة لذلك لا نجد في الاصطلاح المعياري ظاهرة التعدد الدلالي»[7]، ومن هنا نقول أن بوادر التفرقة بين الارتحال والمشترك اللفظي هبت ريحها الآن، فالارتحال **للمصطلح** الذي يتسم بالمعيارية؛ والتي نقصد بها خضوعه لمقاييس تنظيمية محددة يُقَيَّمُ من خلالها، فضلا عن كونه دليل علوم هي في حد ذاتها مجبولة بالطابع المعياري الهادف إلى صوغ القواعد والنماذج الضرورية اللازمة لتحديد قيمها، وأطرها، ومواضعاتها، وقد أكد الباحث بأن هذه المصطلحات تعتمد مفهوما واحدا لا غير داخل الحقل الخاص، والاشتراك **للكلمة** داخل الجهاز المعرفي العام، والتي تتميز بتعدد مدلولاتها، فدام أنا فرقنا بين **الكلمة** و**المصطلح** فمن الطبيعي جدا أن ينصرف التفريق إلى **الارتحال** و**المشترك اللفظي**، وأنت تراهم دوما يقرون بلزوم الوجه الواحد للعملة الواحدة، ما لا نجده حاضرا، ولا يكفينا هذا فحسب بل لنا مزيد توضيح.

تتخلى الكلمة عن عموميتها فتغادر اللغة العامة؛ لخدمة التخصص وتصبح على إثر ذلك مصطلحا داخل اللغة الخاصة، وتتحول بنيتها من المعجمية إلى الاصطلاحية؛ وإن «عملية المرور من البنى الاسمية المعجمية إلى النظام المصطلحي تضبط نشأة الوحدة المصطلحية في حصر الحقل الدلالي للاسم في

مدلول خاص يؤهله للقيام بوظيفته؛ أي يؤسس علاقته الخاصة بالمفهوم العلمي أو التقني فتصبح الوحدة المعجمية عبارة عن دال للمدلول الاصطلاحي الجديد كعلامة للمفهوم لا تقبل الاشتراك أو الغموض»[8]، تجنبا للقلق المفاهيمي، وما هذا إلا دليل صريح على ضرورة خوصصة المصطلح بمدلول واحد مرهون بأدائه الوظيفي، وعليه فإن المهمة الانتقالية تكون غالبا سمة المفردات اللغوية، لأنها ترتحل من اللغة العامة إلى الخاصة وبدورها ترحل بين التخصصات المختلفة، ولأن مدار بحثنا هنا هو التخصص العلمي اللغوي وجب علينا أن نوضح بعض استعمالاتنا المصطلحية، فالحقل العام نقصد به العلوم اللغوية – نظيرتها العلوم التقنية– التي تعد حقلا خاصا (مجالها عام خاص) تتفرع عنه مجموعة من الحقول أكثر خوصصة؛ فالأول عمدة الباقين، ونريد من ذلك أن نوصل للقارئ أن إشكالية الارتحال المصطلحي مست بالدرجة الأولى العلوم اللغوية والشرعية أكثر من غيرها، ونوضح لما سبق القول عليه بالآتي:

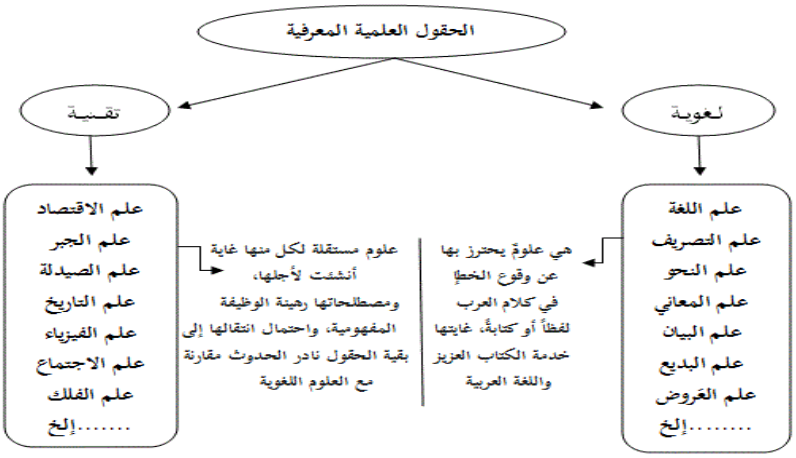

لكننا لا ننفي أن العلوم الحديثة فيها نوع من الارتحال النادر على مستوى منظومة الحقول المعرفية المستقلة كما هو الحال مع «كثير من التسميات، تم الحصول عليها انطلاقا من إسناد أسماء موضوعات لموضوعات أخرى تدخل معها في علاقة مشابهة قريبة أو بعيدة، وتأتي هذه التسميات إما من اللغة العامة، أو من استعمالات لغوية مختصة، فهناك استعارات اصطلاحية مستقاة من حقل النباتات يتم استعمالها في الرياضيات»[9]، ويُضرب لنا مَثَلٌ بمصطلحات من قبيل «ورقة (Feuille) وغابة (forêt) وشجرة (arbre) وجذر (racine) وقمة (sommet) وغصن(branche) وهي مصطلحات انتقلت بدورها إلى المعلوميات حيث ولدت استعمالات استعارية جديدة من قبيل (arbre touffu) و(élagage) و(sylvestre affectation)»[10]، وقد رأينا هنا أن الباحث قد اشترط لتمام عملية الرحلة

وبشكل سليم يلافي أي خلل أو زلل وجود **العلائقية** بين العلم الأصل والعلم المرتحل إليه، سواء كانت قريبة أو بعيدة، وأيا يكن نوعها لا بد من توفر قرينة يفهم من خلالها، ولنسميها "**علة الارتحال**".

وعن الفرق أيضا بين الكلمة والمصطلح بعده بابا للتفريق بين الارتحال والمشترك اللفظي، نجد أن الباحثين يتفقون على «أن المصطلح ليس كلمة من الكلمات، فالكلمة لها معنى، أما المصطلح فله مفهوم، وإن اللغويين يتعاملون مع الكلمات ومعانيها وحقولها الدلالية، أما المصطلحيون فيتداولون المصطلحات ومفاهيمها ومجالاتها المفهومية، وإذا كان معنى الكلمة يتحدد من سياقها في الجملة، فإن مفهوم المصطلح لا يمكن ضبطه إلا من تحديد موقعه في المنظومة المفهومية، وتحديد علاقته بالمفاهيم المجاورة له في تلك المنظومة»[11]، والقول بهذا الحد مَيَّزَ بين الاثنين من خلال مجالهما، وظيفتهما، ومستعمليهما، وسياقهما، بيد أن «دليلا لغويا معينا يمكن أن يكون مصطلحا أو غير مصطلح، أي وحدة اصطلاحية أو وحدة معجمية (...) فكلمة ماء بمعنى H_2O لا علاقة لها بالنموذج الثقافي للعنصر السائل، وكلمة صابون بالمعنى الكيميائي ستكون مختلفة تماما عن النموذج الثقافي المستعمل في اللغة»[12]، ويراد بالدليل اللغوي المركب اللفظي الاسمي، وبالنموذج الثقافي صورة المركب الاسمي في الاستعمال العام، كما يروم الباحث هنا أن يبين أن لا انفصال تام للاصطلاح عن المعجمة، ومن ثم برهن عن وجود خاصية الاستعارية التي تتبناها المعارف فيما بينها وكأنها تكمل بعضها البعض، انطلاقا من المعجم العام إلى الخاص... فالتداول المعجمي لكلمة "الماء" يقر بكونه ذاك السائل الشفاف عديم اللون والرائحة، الذي يغطي أكثر من 70% من سطح الأرض، ممثلا في البحار والأنهار والمحيطات، وكل حي على هذه البسيطة. أما في الحقل الكيميائي – وقد تحولت الكلمة إلى مصطلح– فالماء هو مادة كيميائية تركيبية تتكون باتحاد ذرتي هيدروجين، وذرة أكسيجين، صيغته الكيميائية H_2O، ويتواجد في الطبيعة على حالات ثلاث: السائلة، الغازية، الصلبة، وقد قيل أن أحادي الأكسيد ثنائي الهيدروجين (Dihydrogen monoxide) الاسم العلمي للماء، لكنه لا يُستخدم على الإطلاق، ومنه تدرك اختلاف طبيعة الخطابين.

كما أشار إلى أن الأحادية المفهومية مقولة لا تؤخذ على إطلاقها، لأنها غير ممكنة الحدوث، «فيكفي أن يكون المصطلح أحادي المعنى في مجال علمي أو تقني معين، مثلا: مصطلح "شركة" في الاقتصاد لا يمكن أن يلتبس مع ذات المصطلح في مجال سوسيولوجيا المنظمات مثلا عندما يتحدد انتماؤه إلى المجال بدقة»[13]، وتأسيسا عليه قال: «أن أحادية المعنى تكون نسبية حتى داخل نفس الحقل المعرفي، فتسمية ما يمكن أن تناسب مفاهيم أخرى متعددة حسب المدارس الفكرية وحسب المصطلحيين أنفسهم

الذين يشتغلون في نفس المجال»[14]، وقد قضي الأمر هنا، باستحالة الاستقرار على مفهوم وحيد لمصطلح واحد، فيكفي هنا دقته في ذات التخصص.

وبموجب ما سبق يتضح لنا أن خطاب المعجمة والاصطلاح يحول دون القول بتطور المفهوم كنظير لتطور المعنى، فلما كان الأول عام بحكم تداوليته، فإن الثاني خاص جدا يتميز بالعلمية والحرفية؛ والتنظيمية، والدقة، وليس لعاقل أن يسقط نظام اللغة العام على نظام اللغة الخاصة لاختلاف وتباين أجهزتهما، والمفهوم المصطلحي لا يحكم بتطوره إنما يقال بمرجعيته المجالية المتغيرة، ومنه فإن المصطلح لا يخضع لسلم للتطور الدلالي كالكلمة، التي تتطور دلالتها من التخصيص إلى التعميم، ومن الانحطاط إلى الرقي، فهل يعقل أن تقول ارتقى المفهوم أو عُمم؟! طبعا لا، وإن المصطلح الرحال يخضع لقانون خاص اصطلح على تسميته **بسلم التجريد الاصطلاحي**، فعلى المصطلح أن يمر بمراحل ثلاث لا غنى له عنها، وإن تخلى عن إحداها فستكون الثانية، وهي: **مرحلة التقبل، مرحلة التفجير، مرحلة التجريد**[15].

ولما كان تطور المعنى قائم على دعامتي **المشابهة** و**المجاورة**، فتغير المفهوم قائم على دعامتين: **المشابهة**، و**التفاعل**، فالمصطلح الحامل لمفهومين مختلفين تجد أنهما يشتركان في حدهما اللغوي في قرينة معينة تلزم الحقلين معا، فيكون الارتحال على هذا الأساس منوط بالمشابهة والاشتراك في الدلالة اللغوية وإن كانت المشابهة نسبية، أما التفاعل فمثله الذي حدث مع العلوم اللغوية، فلعموم المناسبة بين العلمين المتكاملين رحل المصطلح من البيئة الأولى إلى الثانية... نقول في الأخير أنه مهما اختلفت المجالات العلمية وتعددت المفاهيم الاصطلاحية فلا سبيل للقول بالاعتباطية في الاصطلاح.

ثانيا: في دواعي الفعل الارتحالي:

إن علما كعلم المصطلح قائم على سنن وأس متين، لا ينحرف عنه البتة، ولا تتطرق إلى معالمه الاعتباطية والعشوائية، يستحيل القول فيه أن معضلاته أوجدتها مَحْضُ صُدْفَةٍ؛ لأن التخصص والدقة كما سبق الذكر أهم ما يديرانه، وعليه فإن انتقال المصطلحات وعبورها بين الحقول المعرفية قائم على أسباب متعددة لعل منها ما يلي:

1- اشتراكها في المنشئ والهدف:

معلوم أن الدراسات اللغوية في بدايتها ارتبطت ارتباطا وثيقا بالقرآن الكريم، حين واجه النحاة تحدي الحفاظ على اللسان العربي القويم بعيدا عن اللحن في القول الذي امتد صداه إلى القرآن المجيد، فحمل اللغويون القدامى على عاتقهم مهمة تقويم اللسان صونا وحفظا لألفاظ الخطاب القرآني الذي كان

منطلق هذه الدراسات، ومهد اصطلاحاتها، «فقد نزل لسانا عربيا نصا، أودع فيه سبحانه وتعالى علم كل شيء... فترى كل ذي فن منه يستمد وعليه يعتمد، فالفقيه منه يستنبط الأحكام، ويستخرج منه الحلال والحرام، والنحوي يبني منه قواعد إعرابه، ويرجع إليه في معرفة خطأ القول وصوابه، والبياني يهتدي به إلى حسن النظام..»[16]، فكان هو العصا التي يتكئ عليها كل من تعطش فكره، وجفى قلبه، فالبيان غايته وهو «مقصد القوم، فمن يمد ببصره إلى آفاق علوم اللغة والشريعة يرى أنها تتقاطع في ذي الغاية، على أن البيان يأخذ أشكالا شتى ويتنوع بتنوع العلوم، ولئن تعدد الإعراب عنه عن الوجهة اللفظية فإنه قد اتحد من جهة المعنى»[17]، ولا يراد به البيان الفني، إنما هو التوضيح والإبانة، دون أن ننسى وحدة البحث والباحث، فقد كان العَالِمُ اللغوي قديما يتصف بالموسوعية لضلوعه بعلوم شتى، ولا تقصر ملكته الذهنية على علم دون آخر، فالفقيه لغوي بلاغي، نحوي، صرفي ... ملم بكل العلوم اللغوية والشرعية، وكان «علم أصول الفِقه، وعلم النحو، وعلم الكلام، وعلم البلاغة من أكثر العلوم تبادلاً، واستعارة للمفاهيم، والسبب في انتقال المصطلحات اللغوية بين هذه العلوم هو اشتراكها في وحدة المرجع، واشتغالها بالهدف نفسه الذي هو خدمتها للقرآن الكريم في جميع مستوياته ومكوناته، فقد انتقلت مفاهيم الأصوليين إلى النحويين، كما انتقلت مفاهيم اللغويين والنحويين إلى الأصوليين، وكان من آثار هذا الانتقال أن اكتسبت هذه المفاهيم معاني جديدة غير المعاني التي كانت عليها في علومها الأصلية»[18]، فكل العلوم خادمة لبعضها البعض، ولم ينتفع علم من آخر دون وجه حق، بيد أنها كانت متقاطعة متعايشة يستفيد هذا من ذاك.

2. التداخل والتلازم المعرفي:

لم تكن العلوم قديما مستقلة عن بعضها البعض، كما سبق وأن قلنا، وفكرة التخصص الواحد حديثة نوعا ما، وقد أثبت أكثر من دارس عدم إمكانية ذلك، فالكمال المعرفي لا يتحقق إلا باتحاد التخصصات العلمية، بل نبه الكثيرون إلى خطورة الفصل بينها خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بـ «الخطاب الإسلامي المتعلق بوحدة العلوم. تحدَّث كثير من العلماء المسلمين في الماضي عن ضرورة المحافظة على وحدة العلوم والمعارف، بحكم ارتباطها جميعاً بمصدرها الواحد، وهو الله سبحانه، سواء أوحى الله بها للإنسان بأساليب الوحي المعروفة، أو يسّر للإنسان اكتشافها وتطويرها واكتسابها، بأساليب البحث والسعي والنظر»[19]، ما يؤكد «بأن القرآن الكريم كان محورا ومنطلقا للشمولية والتكاملية بين العلوم؛ لأن الفهم والتلقي لهذا النص وفهم دلالاته والتمكن من معانيه لغوية أو شرعية، كلية أو جزئية،

وتلقي منطوقه أو مفهومه، وسبر أغواره يستلزم تكاملا معرفيا ويقتضي حضورا جامعا بين عدد من المعارف والتخصصات العلمية»[20] فلم ينحصر دور النص القرآني على توجيه الفرد، وإصلاح عقيدته وتقويم أسلوبه، بل اتجه أيضا إلى تنمية وعيه الفكري، وصقل ملكته وتشجيعه على اكتساب المعرفة التي تخدم دينه، وكان «من الآثار التي تركها الاشتغال الموحد بين العلوم على النص القرآني هو عبور المصطلحات اللغوية بين علوم اللغة مما جعل المصطلح الواحد يحضر في أكثر من علم من علوم اللغة»[21]، ولهذا دليل قاطع على أصالة الفعل الارتحالي في العربية.

3. التطور التزامني:

بما أن هذه العلوم كان لها وحدة النشأة، ووحدة الهدف، ووحدة الباحث، وكان بينها نوع من الالتزام المعرفي، فمن الطبيعي جدا أن تتطور في الآن ذاته، دام أنها متفاعلة متداخلة متكاملة، ولا غرو أن يكون تطورها المتزامن أحد أسباب التكامل والتداخل المعرفي حتى أنها في تطورها كانت «تتبادل التأثير والتأثر عبر اللفظ والمعنى، وبين مسالك الأصالة والفرعية، واستمرت كذلك ترتقي سلم التخصصات ثم استوت بعدُ علوما كل عِلْمٍ عَلَمٌ وحده، في عالمه من المعالم ما هو معلمة على التداخل والتكامل المصطلحي فكانت المفردات الاصطلاحية تتناظر وتتماثل، وتتقارض وتتقاطع، ثم تأتلف وتختلف»[22]، وهكذا كان ديدن الاصطلاح التراثي تداخل فتفاعل وتطور فتكامل.

ثالثا: من عينات رحلة المصطلحات في المعجمين:

1. التعريض:

قال التهانوي أنه: «كالتصريف عند **أهل البيان** استعمال لفظ فيما وضع له مع الإشارة إلى ما لم يوضع له من السياق»[23]، وهنا بين أن هذا المصطلح **بلاغي**، ولا دليل على أن له مفهوما آخر، أو أنه انتقل إلى حقل مغاير لكن قوله: "عند أهل البيان" إيعاز منه إلى أنه قد يحمل غير مفهوم واحد.

وهذا ما وجدناه عند نكري حين قال أنه: «عِنْد **عُلَمَاء الصّرْف** أَن تجْعَل الْمَفْعُول معرضًا لأصل الْفِعْل كَقَوْلِك ابعته أَي عرضته للْبيع وَجَعَلته منتسبا إِلَيْهِ. والتعريض عِنْد **عُلَمَاء الْبَيَان** الإمالة من معنى الْكَلَام إِلَى جَانب بِأَن يكون المرَاد من الْكَلَام أمرا وَيكون ذَلِك وَسِيلَة إِلَى إِرَادَة أَمر آخر كَمَا يفهم من قَوْلك لست أَنا بزان بطرِيق التَّعْرِيض كَون الْمُخَاطب زَانيا»[24]، فترى أن هذا المصطلح **صرفي بلاغي** ارتحل من الحقل الصرفي إلى البلاغي، والتهانوي قدم نظيرا مصطلحيا آخر للتعريض وهو التصريف، ما لا نجده عند صاحبه، لكن مفهومه الثاني غاب عنه، فإذا اقتصر الأول على المفهوم البلاغي، فإن الثاني

أوضح أن له مفهومين متباينين بتباين المجال المعرفي، وكأن التعريض البلاغي عندهما أشبه بالكناية من حيث إضمار القصد من وراء الكلام والتلميح له بما يناسبه من اللفظ، فلا يصرح بالمراد، إنما يتم الإشارة إليه خفية.

2. الحذف:

أخبر التهانوي أنه: «عند **أهل العروض** يطلق على إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء، فبقي من مفاعيلن مثلا فعولن لأن مفاعي لما كان غير مستعمل وضع موضعه فعولن(...) وعند **أهل البديع** يطلق على بعض المحسّنات الخطية (...) والأنسب **باصطلاح الصرفيين** أنّ الحذف هو إسقاط حرف أو أكثر أو حركة من كلمة، وسمي إسقاط الحركة بالإسكان كما لا يخفى»[25]، هذا المصطلح رسا على ثلاثة مفاهيم لمجالات مختلفة اشتركت في دليلها اللغوي، فالحذف يعني إسقاط وترك شيء من الكلام، بوجود ما يدل عليه، شريطة وضوح المعنى وأمن الالتباس، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الإسقاط لا عبثي، بل يرتجى منه تحقيق فائدة أو غرض معين كتخفيف الكلام وتسهيله مثلا. وقد بسط التهانوي هذه المفاهيم تبسيطا لا يحتاج معه إلى شرح.

لكن صاحبه حين عرض مفهومين فإنك تلاحظ أنه متفق معه في العروضي منه، لكنك لا تكاد تفقه من الأول شيئا، ولا حتى أنك تفيد الحقل الذي إليه ينتمي ففيه نوع من الغموض، قال: «التّرْك الردع أَي الْكَفّ وَالْمَنْع، والحذف الْإِسْقَاط فَالثَّانِي يدل على سبق الثُّبُوت دون الأول. فَلهَذَا قَالَ الشَّارِح يَعْنِي الْمُحَقق التَّفْتَازَانِيّ رَحمَه الله مَا حَاصله أَن فِي اسْتِعْمَال الْحَذف فِي الْمسند إِلَيْهِ وَالتّرْك فِي الْمسند إِشْعَار بِأَن احْتِيَاج الْكَلَام إِلَى الْمسند إِلَيْهِ أَشد فَكَأَنَّهُ كَانَ ثَابتا لَا محَالة ثمَّ أسقط لداع (...) الحذف عِنْد **أَصْحَاب الْعرُوض** إِسْقَاط سَبَب خَفِيف مثل لن من مفاعيلن ليبقى مفاعي فينقل إِلَى فعولن وَمَا يَقع فِيهِ هَذَا الْحَذف يُسمى محذوفا»[26]، ولعلك تحس بحديثه عن المسند والمسند إليه أنه يقصد المفهوم النحوي ليكون هذا **المصطلح نحويا صرفيا بلاغيا عروضيا**، ولعل من أغراض الحذف، تخفيف الكلام، اختصاره وتسهيله، الضرورة الشعرية ومراعاة القافية، الحذف الإعرابي والتركيبي، الاتساع، التفخيم والتعظيم ...

3. الصحة:

يراد منها أن يسلم الفعل من الاعتلال، والهمز، والتضعيف، وبالضبط أن تكون حروفه الأصلية صحيحة خالية من كل ما سبق. ورد عن التهانوي أنها: «عند **الصرفيين** كون اللفظ بحيث لا يكون شيء من حروفه الأصلية حرف علّة ولا همزة ولا حرف تضعيف، وذلك اللفظ يسمّى صحيحا. هذا هو

المشهور، فالمعتل والمضاعف والمهموز ليس واحد منها صحيحا (...) **وعند النحاة** كون اللفظ بحيث لا يكون في آخره حرف علّة. قال في الفوائد الضيائية في بحث الإضافة إلى ياء المتكلم: الصحيح في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علّة، كما قال قائل منهم شعرا ملمعا: أتدري ما الصحيح عند النحاة، ما لا يكون آخره حرف علة. والملحق بالصحيح ما في آخره واو أو ياء ما قبلها ساكن»[27]، فاللفظ الصحيح السالم ما خلت حروفه الأصلية من حروف العلة، ومن وجود حرف مضعف، ومن الهمزة بغض النظر عن موقعه في اللفظ عند الصرفيين، أما عند النحويين فاشترطوا سلامة آخره بالضبط من حروف العلة.

وقال نكري: «هِي **عِنْد الْفُقَهَاء** عبارَة عَن كَون الْفِعْل مسْقطًا للْقَضَاء فِي الْعِبَادَات وسببا لترتب ثمراته مِنْهُ عَلَيْهِ شرعا فِي الْمُعَامَلَات وبإزائه الْبطلَان اعْلَم أَن مَا ذكرنَا من تَعْرِيف الصِّحَّة على مَا ذكر ابْن سينا فِي الْفَصْل الأول من القانون يعم أَنْوَاعهَا إِذْ تدخل فِيهِ صِحَة الْإِنْسَان وَسَائِر الْحَيَوَانَات وَصِحَّة النَّبَات أيضا»[28]، ابتعد الأحمد عن المجال اللغوي وأتى على مفهومين مغايرين تماما، فهي عنده نوع من أنواع الحكم الشرعي المتعلق بالعبادات، وهي أيضا سلامة الأحياء من العلل الجسدية والنفسية والروحية. فعند التهانوي ارتحل المصطلح من النحو إلى الصرف، وعند نكري من الفقه إلى الطب، ومنه فإن **مصطلح الصحة نحوي صرفي فقهي طبي**، ولنكون أمينين أكثر فلتعلم أيها القارئ أن التهانوي لم يغب عنه أن هذا المصطلح مرتحل عبر المجالات المعرفية الأربعة فأتى على مفاهيمه جميعا، لكنا فقط أخذنا ما يخدم بحثنا، على عكس نكري الذي اقتصر على المفهومين الطبي والفقهي واللذان اتفقا فيهما.

4. القلب:

يحمل في مضمونه نكتة بلاغية وأخرى صرفية، فالأخيرة معروف أنها وجه من أوجه الإعلال وأحد أحواله؛ كقولنا: إعلال بالقلب والذي يراد به تغيير حرف العلة بحرف آخر للتخفيف فالأصل في **سَمَاءٌ** مثلا **سَمَاوٌ**، فقلبت الواو همزة، أما البلاغية فمجيء اللفظ الثاني متقدما عن الأول فهو تغيير الكلمات لمواضعها الأصلية؛ كأن يتقدم الخبر عن مبتدئه، والأصل أن يكون المبتدأ أولا والخبر تاليا له.

يعرفه التهانوي فيقول: «منها ما هو **مصطلح الصّرفيين** وهو إبدال حروف العلة والهمزة بعضها مع بعض فهو أخصّ من الإبدال. ويطلق أيضا عندهم على تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ويسمّى قلبا مكانيا (...) ومنها ما هو **مصطلح أهل المعاني** وهو جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه، ولا ينتقض بقولنا في الدار زيد وضرب عمروا زيد لأنّ المراد بالجعل مكان الآخر أن يجعله متّصفا

بصفة لا مجرّد أن يوضع موضعه فدخل في جعل أجزاء أحد الكلام مكان الآخر ضرب زيد، حيث جعل المفعول مكان الفاعل، وخرج بقولنا والآخر مكانه»[29]، فالقلب البلاغي يشتغل على بناء الجملة وتركيبها لما يكمن خلفه من أسرار ومزايا جمالية، من خلال تركيب المفردات وفق نمط وترتيب معين دونما الإخلال بالمعنى، إذ يستوجب إصابته، وهو عين ما ذهب إليه نكري.

ومما قال نكري في تعريفه: «وَعند أَرْبَاب **الْمعَانِي** هُوَ أَن يَجْعَل أحد أَجزَاء الْكَلَام مَكَان الآخر وَالْآخر مَكَانَهُ وَإِنَّمَا يُصَار إِلَيْهِ لأمرين. أَحدهمَا: توقف صِحَة اللَّفْظ عَلَيْهِ وَحِينَئِذٍ يكون الْمَعْنى تَابعا للفظ يَعْنِي يكون الْمَعْنى أَيْضا مقلوبا بِوَاسِطَة الْقلب فِي اللَّفْظ كَمَا إِذا وَقع مَا هُوَ فِي موقع الْمُبْتَدَأ نكرَة وَمَا هُوَ فِي موقع الْخَبَر معرفَة – وَالثَّانِي: أَن يكون الدَّاعِي إِلَيْهِ من جِهَة الْمَعْنى بِأَن يكون صِحَة الْمَعْنى متوقعة على الْقلب وَيكون اللَّفْظ حِينَئِذٍ تَابعا للمعنى فِي الْقلب»[30]، وتجد هنا توسعا واستفاضة في توضيح مفهومه أكثر من صاحبه، وعليه فمصطلح القلب **صرفي بلاغي** أورد التهانوي المفهومين معا، وغفل نكري عن المفهوم الصرفي.

المبالغة:

هي مجموع الأسماء المشتقة الدالة على كثرة القيام بالفعل، إلى الحد الذي يجعلك تعتقد أن لا أحد ارتقى لفعل فعله، وذلك للجهد المبذول حال القيام به. ولها خمس أوزان ذكر التهانوي بعضها في تعريفه لها فقال أنها: «عند أهل العربية هي أن يدّعي المتكلّم بلوغ وصف في الشدّة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا ليدلّ على أنّ الموصوف بالغ في ذلك الوصف إلى النهاية، وهو ضربان: أحدهما المبالغة بالصيغة، وصيغ المبالغة فعلان وفعيل وفعّال كرحمن ورحيم وتواب»[31]، ولم يحدد إلى أي الحقول تنتمي بل أطلق انتمائها حين قال: عند أهل العربية، فتستشف من ذلك أن العالم الواحد قد يكون متمكنا ملما متبحرا في كل العلوم اللغوية، ونجد أن التهانوي أتى على المفهوم البلاغي فقط.

بينما نكري أدرج مفهومين اثنين وقال بأنها عند: «**أَصْحَاب التصريف** أَن بَاب التفعيل قد يَجِيء لِلْمُبَالَغَة مثل صرح وَعلم. وَتارَة للتكثير مثل حرك وطوف، وَفِي **فن البديع** أَن الْمُبَالغَة نَوْعَانِ مَقْبُول ومردود وَهِي مُطلقًا أَن يَدعِي بِوَصْف بُلُوغه فِي الشدَّة أَو الضعْف حدا مستحيلا أَو مستبعدا وَإِنَّمَا يَدعِي ذَلِك لِئَلَّا يظنّ أَن ذَلِك الْوَصْف غير متناه فِي الشدَّة والضعف»[32]، فعند حديثه عن الاصطلاح الصرفي لم يبين فيه شيئا يُذْكَرُ سوى إشارته إلى الحكمة والغاية من المبالغة ممثلا لذلك، مع ملاحظة وجود غموض

كبير في مدلولها، إذ أنه لم يقدم لها بمفهوم شاف واف في علم الصرف، والمبالغة هي الأخرى مصطلح **صرفي بلاغي**.

5. المضارع

عرض التهانوي لمفهومين اثنين وعكف صاحبه على واحد منها فحسب، فاتفقا في المدلول النحوي، وخلف الثاني أحدهما. حيث يقول التهانوي هو:«عند **أهل العروض** اسم بحر من البحور المشتركة بين العرب والعجم وهو مفاعيلن فاعلاتن مفاعيلن (...) **وعند النحاة** فعل يشبه الاسم بأحد حروف "نَأَيْتُ" لفظا لوقوعه مشتركا بين الحال والاستقبال »[33].

وقال نكري هو: «عند **النُّحَاة** الْفِعْل المشابه بِالِاسْمِ حَال كَونه متلبسا بِأحد حُرُوف (الاتين)، وَوجه المشابهة الْعُمُوم وَالْخُصُوص، ومنشأ وَجه المشابهة وُقُوع الْفِعْل الْمُضَارع مُشْتَرَكا بَين زماني الْحَال والاستقبال»[34]، والمقصود بحروف الأتين وحروف نأيت أحرف المضارعة الأربعة جُمِعَتْ في تلك الكلمتين وهي: الهمزة، التاء، الياء، النون... والمضارع مصطلح **نحوي عروضي**.

6. الوزن:

هذا المصطلح **نحوي صرفي عروضي** ففي العروض يقصد به الكتابة العروضية التفعيلية التقطيعية (تقطع أجزاء الكلم والحروف) فحتى يُعرَفَ بحر البيت الشعري يُعتَمَد على ميزان معين في الكتابة بأخذنا بالمنطوق الكلامي، فكيفما يسمع يكتب، وفق موازينه التي نظم عليها من حركات وسواكن، ويجوز كتابة الكلمات مقطعة حسب التفعيلات، فيرمز للحركة (/) وللساكن (0). قال التهانوي هو: «عند **أهل العروض** هو التقطيع، وعند **الصرفيين** هو مقابلة الأصلي بالفاء والعين واللام والزائد بمثله إلّا في مواضع عديدة (...) إذا أردت وزن الكلمة عبّرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام أي جعلت في الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الأحرف الثلاثة، كما تقول ضرب على وزن فعل، وما زاد على الثلاثة يعبّر عنه بلام ثانية إن كان رباعيا كما تقول وزن جعفر فعلل، وبلام ثالثة إن كان خماسيا كما تقول وزن سفرجل فعلّل...»[35]، فبين الميزان الصرفي الذي تأتي عليه بعض الأسماء والأفعال، وأخضعها له.

أما نكري فقد قال: **بوزن الفعل** «الَّذِي هُوَ من أَسبَاب منع الصّرْف عِنْد النُّحَاة كَون الِاسْم على وزن يعد من أوزان الْفِعْل سَوَاء كَانَ لَهُ اخْتِصَاص بِالْفِعْلِ أَو لَا. لَكِن هَذَا الْوَزْن إِنَّمَا يُؤثر فِي منع الصّرْف بِشَرْط اخْتِصَاصه بِالْفِعْلِ بِأَن لَا يُوجد فِي الِاسْم إِلَّا مَنْقُولًا من الْفِعْل وَإِذا لم يكن مُخْتَصًّا بِهِ فشرطه فِي ذَلِك التَّأْثِير أَن يكون فِي أَوله زِيَادَة كزيادة الْحَرْف فِي أول الْفِعْل غير قَابل لتاء التَّأْنِيث بِحَسب الْوَضع

قِيَاسا»[36]، ترى وجود اختلاف طفيف في المصطلح؛ أين أطلقه التهانوي وجعله مصطلحا رحالا بين المجال الصرفي إلى النحوي لتشابه وظيفته المستقاة من مدلوله اللغوي، وقيده نكري جاعلا منه مصطلحا ثابتا لمفهوم ثابت، حين عقده بالأسماء التي تأتي على وزن الأفعال كأسماء الأعلام، فوزن الفعل عند نكري يقصد به الأسماء الممنوعة من الصرف المشتقة من الفعل، "**فأحمد**" مثلا اسم علم على وزن "**أفعل**" يحمل معنى الفعل.

خاتمة:

بعد هذه الجولة في رحاب دراستنا حول رحلة المصطلحات عبر التخصصات اللغوية وصلنا إلى ختامها محملين بخلاصات ما ورد فيها وكان من أهم نتائجها:

- ثباتنا على الأخذ بمصطلح الرحلة والارتحال، وإن خالفناه قلنا انتقال المصطلحات، فلا علاقة تربط بينه وبين المشترك اللفظي، إذ لكل خصوصيته التي يتميز بها وفقا للجهاز المعرفي الذي ينضوي تحته.
- حديثنا عن العام والخاص لغة كان أو معجما لا يعني استقلاليتهما، وغناهما عن بعضهما البعض إطلاقا، فالخاص يستقي من معين العام، في إطار علاقة الجزء بالكل.
- منحت شرعية انتقال المصطلحات في الحقل العام (الحقل اللغوي) من مجال معرفي إلى آخر لأسباب عدة أهمها أن حاضنها واحد هو القرآن الكريم، لذلك جاءت أغلب الدروس اللغوية متقاطعة متداخلة.
- المصطلح المرتحل أنواع: مصطلح رحال بين علمين، وآخر بين ثلاث علوم، وغيره بين أربعة.
- يسير المصطلح الرحال وفق ناموس خاص، وانتقاله يتم وفق ضوابط تحكمه، فكل ما له علاقة بالمصطلح محكوم بالوضع والاتفاق والدقة.
- القول بأحادية المفهوم والمصطلح ومحاولة السبل على اختلافها لأجل تحقيقه أمر لا طاقة للباحثين قديما وحديثا عليه؛ لأن القول بالتداخل والتقاطع بين العلوم يلغي التخصص بشكل نسبي.
- فرش المعجميان المصطلحات بشكل دقيق جدا كشف عن موسوعيتهما منقطعة النظير، و عن عمق فكرهما، وواسع اطلاعهما حين وضع وجمع ورص المصطلحات، حتى كأنك ترى الواحد

منهما مكمل للثاني حيث يأتي بما لم يأت به صاحبه، أو يضيف عليه جديدا، أو يتوسع فيفيض في تفصيل معين وهكذا.

- لا سبيل للقول بالتسيب المنهجي، وإلا فإنا خرقنا قاعدة هامة من قواعد الاصطلاح، صحيح أن المصطلح يحمل أكثر من مفهوم، لكن ذلك واقع تحت أطر الاتفاق والمواضعة، ولو وجد غير مصطلح لتلك المفاهيم لما ادخر الباحثون جهدا في سبيل تحقيق الاستقرار المصطلحي، ضف إلى ذلك أن الحديث عن التسيب قد يحدث إذا ما تعدد الواضعون، لكنا نعلم علم اليقين أن المشتغل على الاصطلاح القديم واحد.

هوامش:

[1]- أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دط، 1399هـ - 1979م، ج2، ص497.

[2]- المصدر نفسه، ج3، ص265.

[3]- محمد نور الدين المنجد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط1، 1419هـ- 1999م، ص29.

[4]- عبد العال سالم مكرم، المشترك اللفظي في الحقل القرآني، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1417هـ- 1996م، ص09.

[5]- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط9، 2004م، ص314، 315

[6]- عبد العال سالم مكرم، المشترك اللفظي في الحقل القرآني، ص09، 10.

[7]- خالد الأشهب، المصطلح العربي: البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث، ط1، 1432هـ- 2011م، ص119.

[8]- عبد السلام المسدي وآخرون، تأسيس القضية الاصطلاحية، بيت الحكمة، تونس - قرطاج، 1989م، ص81.

[9]- خالد الأشهب، المصطلح العربي: البنية والتمثيل، ص125.

[10]- م ن، ص ن.

[11]- رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية: عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر، دمشق، ط1، 1431هـ- 2010م، ص314.

[12]- خالد الأشهب، المصطلح العربي: البنية والتمثيل، ص35.

[13]- م ن، ص ن.

[14]- م ن، ص 36.

[15]- للتفصيل راجع: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 1429هـ – 2008م، ص48، 49.

[16]- عبد النبي الدكير، التداخل والتكامل المعرفي في العلوم اللغوية من أين؟ وكيف؟، مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، ع1، 1422هـ – 2001م، ص118.

[17]- المرجع نفسه، ص119.

[18]- محمد بنعمر، التداخلية بين العلوم في التراث العربي الاسلامي وأثرها على الدرس المصطلحي، مجلة التفاهم، عمان، المجلد15، العدد55- 56، 2017م، ص310.

[19]- رائد جميل عكاشة، التكامل المعرفي: أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1433هـ- 2012م، ص27.

[20]- محمد بنعمر، تداخلية العلوم في التراث الإسلامي وأثرها على رحلة المفاهيم، مجلة الميادين للدراسات في العلوم الإنسانية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة – المغرب، العدد03، ص87.

[21]- م ن، ص ن.

[22]- عبد النبي الدكير، التداخل والتكامل المعرفي في العلوم اللغوية من أين؟ وكيف؟، ص120, 121.

[23]- محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م، ج1، ص02

[24]- الأحمد نكري، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، تح: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1421هـ -2000م، ج1، ص219.

[25]- محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص631، 632.

[26]- الأحمد نكري، دستور العلماء، ج2، ص14، 15.

[27]- محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1064.

[28]- الأحمد نكري، دستور العلماء، ج2، ص168.

[29]- محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1336.

[30]- الأحمد نكري، دستور العلماء، ج3، ص65، 66.

[31]- محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1428.

[32]- الأحمد نكري، دستور العلماء، ج3، ص141.

[33]- محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1560.

[34]- الأحمد نكري، دستور العلماء، ج3، ص193، 194.

[35]- محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1779.

[36]- الأحمد نكري، دستور العلماء، ج3، ص312.